

## مؤتمر صحفي

قسم الاعلام . شعبة الاخبار والصحافة . نيويورك

### مؤتمر صحفي بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية

صرح مسؤولون مقربون من المحكمة في مقر عقد فيه مؤتمر صحفي اليوم أن لجنة بحث أُرسيت للبدء في عملية اختيار للمدعي العام المقبل للمحكمة الجنائية الدولية سوف تكون عملية "دقيقة للغاية" و"لم يسبق لها مثيل".

وأشار هؤلاء المندوبون في حديث لهم للصحافة عقب أول توافق في الآراء توصل إليه مجلس الأمن بشأن إحالة حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية - وهي حالة ليبيا، حيث المواجهات دامية بين القوات المناهضة للحكومة والقوات الموالية للقائد معمر القذافي - أشاروا إلى ما التمسوه من علو لشأن المحكمة وإلى ما اعتبروه فترة حرجة في اختيار مدع عام جديد على رأسها.

وقال السيد كريستيان ويناوسر الممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، متحدثا بوصفه رئيسا لجمعية الدول الأطراف في المحكمة "يبدو لي أن تحولا كبيرا قد حدث". وشكل إسراع مجلس الأمن ليلة السبت الماضي باعتماده بالإجماع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) سابقة إذ كانت تلك أول مرة "يصرح فيها [مجلس الأمن] بهذه السرعة بأنكم إن فعلتم كذا فإنكم ستعاقبون" (انظر البيان الإعلامي SC/10187).

وانضم إلى السيد ويناوسر السيد زيد رعد الحسين ممثل الأردن الدائم لدى الأمم المتحدة الذي تحدث بوصفه منسقا في لجنة البحث المعنية باختيار مدع عام للمحكمة. وقال إن ولاية المدعي العام الحالي لويس مورينو أوكامبو ستنقضي في شهر يونيو/حزيران ٢٠١٢، وإن لجنة البحث أنشئت و"لن تأل جهدا" في عملية انتقاء أفضل مرشح خلفا له.

وقال السيد الحسين "كل ما يهمنا هو السمعة" مشيرا إلى أن أولئك الذين سيُشرفون على عملية البحث التي لم يسبق لها مثيل لن يكتفوا بالرد على بيانات التعبير عن الاهتمام التي يقدمها الطالبون، بل إنها ستسعى إلى المرشحين الذين يتمتعون بخبرة مستفيضة وسمعة مهيبة مشهود بها. وأردف قائلا بأنهم سينظرون في سجلات سيرة المرشحين - وفي أي جدل قد يكون أثاره المرشحون- وسيُنظّمون لقاءات بزملائهم السابقين وبخبراء دوليين من قبيل رابطات المحامين الوطنيين.

وقال "سنكون جد صارمين في هذه العملية" ثم أضاف "وستنطوي العملية على تحقيق مستفيض وبحث واسع النطاق".

وصرح بأن لجنة البحث ستضم أعضاء ثلاثة منهم ممثلون دائمون - من جنوب أفريقيا وسيلوفاكيا والأردن - ومستشارون قانونيون وطيون من المملكة المتحدة والمكسيك. وعبر فضلا عن ذلك عن أمل لجنة البحث الكبير في أن يحظى من يقع عليه اختيارها بالإجماع. وأدلى السيدان ويناوسر والحسين أنه بغض النظر عن التوقيت الذي جاءت فيه عملية البحث عقب قرار مجلس الأمن بشأن ليبيا فإن البحث عن المدعي العام المقبل بدأ مبكرا حتى يتسنى للمرشح الذي سيقع عليه الاختيار أن يلتقي بالمدعي العام الحالي لضمان استمرارية عمل المحكمة. وأضاف السيد الحسين أن اللجنة تأمل في أن تُعد قائمة مختصرة بالمرشحين مع نهاية صيف ٢٠١١.

وصرح السيد ويناوسر في وصفه لعملية البحث "إنها آلية جديدة" ثم أضاف أنها قد تكون سابقة لعمليات التعيين المستقبلية.

وتسائل العديد من المراسلين الصحفيين حضروا جلسة أسئلة وأجوبة عن التحولات المحتملة في وجهات النظر على المستويين الوطني والإقليمي كذلك بشأن المحكمة الجنائية الدولية.

وقال السيد الحسين ردا على سؤال محدد طرح عن علاقة المحكمة بالعالم العربي إن مجلس الأمن تمكن، عن طريق المحكمة، من الاستجابة لمطالب الشعب الليبي - ويعتبر هذا تحولا "ذا طابع خاص". ثم أضاف أنه "لا شك في أن شأن المحكمة في هذا الصدد قد علا علوا كبيرا".

وذاك ما أكده السيد ويناوسر ثم أضاف "إن لاتخاذ قرار جريء وسريع تداعيات كبيرة" بالنسبة لأفريقيا، وهي منطقة لطالما انتقدت المحكمة.

ووجه المراسلون كذلك أسئلة بشأن بند الإعفاء المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، معاهدة المحكمة التأسيسية. ويستبعد هذا البند - الوارد في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن - مواطني الدول غير الأطراف في نظام روما الأساسي من نطاق ولاية المحكمة. وأشار المراسلون إلى أن ليبيا ليست دولة طرفا في نظام روما الأساسي وتساءلوا عما إذا كان يجوز للمحكمة محاكمة مواطنيها.

وردّ السيد ويناوسر على ذلك قائلا بأن الفقرة ٦ لا تحمي إلا مواطن دولة غير طرف ارتكب جريمة في إطار مشاركته في بعثة لحفظ السلام أذن بها مجلس الأمن. وأردف قائلا بأن "المرتزقة" الذين ارتكبوا جرائم في ليبيا لا يندرجون لذلك ضمن هذا البند، بيد أن هذا التفسير كان تفسيراً "ضيقا للغاية".

\*\*\*\*